

مقياس السياسات العامة

السنة الثانية ليسانس تحضيري (الاستاذ فاتح خننو)

Khenenou273@hotmail.com

- ملخص محاضرة :مستويات صنع السياسات العامة
- ملخص محاضرة :دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة
- ملخص محاضرة :مراحل صنع السياسة العامة
- ملخص محاضرة :بيئة السياسات العامة

ملخص محاضرة :مستويات صنع السياسات العامة

اضافة لما حددناه في المحاضرات السابقة في سياق بناء المقاربة المعرفية للسياسات العامة ،من خلال تحديد مفهوم شامل جمع بين ثلاثية الدولة ،الموارد والبرامج وبين ثلاثية الفعالية ،النجاعة والنتائج وأن لكل سياسة عامة دورة حياة تعيشها، قصد الخروج بمخرجات تلبي في نهاية المطاف متطلبات المواطنين كما أنه، لكل سياسة عامة مجموعة من الخصائص التي تتميز به .

في ذات السياق والمنهج نتناول موضوع اخر يضاف الى سياق التراكم المعرفي لهذا المقياس وهو **مستويات صنع السياسات العامة** .

تعتبر عملية صنع السياسة العامة، كما اشرنا اليه سابقا عملية معقدة وديناميكية وتتم هذه العملية من خلال الاعمال والانشطة والافعال التي تنوي الحكومة القيام بهالحل المشاكل المطروحة والاستجابة للمتطلبات الاساسية للمواطنين،وبناء عليه فانه من شأن كل سياسة عامة المرور باربع مستويات اساسية :

المستوى الاول :هو مستوى المأسسة ،والمقصود بذلك المستوى الذي تطرح فيه المباديء والقيم الاساسية واشكال الخطاب السياسي التبريري للسياسات العامة المنتجة ،وهنا يبرز الجانب التصوري للدولة في انتاج السياسات العامة ويوضح اولويات الخيارات المطروحة .

المستوى الثاني :هو المستوى التنظيمي ،من شأن اي سياسة عامة ان تترجم الى قواعد وقرارات تنظيمية ،هو المستوى ايضا الذي يترجم فيه الحل ،والخيار والتبرير الى

مجموعة من القرارات القابلة للتطبيق على الارض الواقع وهنا تتبين الموائمة بين مستوى المؤسسة ومستوى التنظيمي بمعنى تحويل الاقول الى افعال.اي تطبيق السياسة العامة للدولة .**المستوى الثالث**: هو مستوى الاطار التسييري ،تترجم من خلال مجموعة القوانين الى تكيف مؤسساتي ووظيفي ،ومن خلال يتم ترجمة تطبيق السياسة العامة من خلال مفهزم يحتوي كل المؤسسات والاجهزة الادارية التي تساعد في تطبيق السياسة العامة .

المستوى الرابع: هو مستوى الاطار الاداتي (التنفيذي) الذي تؤثر فيه السياسات العامة في السلوك الاجتماعي وتتدخل الدولة لممارسة ما يطلق عليه بالضبط الاجتماعي ،ويؤدي الربط بين هاتين المتلازمتين السلوك والضبط الى ظهور الواقع المعاش للسياسة العامة المنتجة وبالتالي من شأن كل سياسة عامة ناجعة وفعالة ان تؤدي الى نتائج ايجابية من خلال الربط الالزامي بين المستويات الاربعة السابقة الذكر .

ملخص محاضرة :دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة

اضافة الى ما حددناه سابقا من مفاهيم مهمة في اطار تحديد المقاربة الشاملة لمفهوم السياسات العامة ،نتطرق اليوم الى محاضرة في غاية من الاهمية وهي ،دور الفواعل الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة

فدور **الفاعل** من الناحية الايتمولوجية يسعى دوما الى اعطاء صورة ،على ان هنالك تقاسم للدور في صنع السياسة العامة ،نذكر أن دور **الدولة محوري في صنع السياسات العامة** وهذا ما أكدنا عليه في المفهوم الابتدائي للسياسات العامة وبالتالي من هذه الزاوية يشكل الفاعل عامل لتقاسم الاعباء مع الدولة في انتاج سياستها العامة .

ميز دارسو السياسات العامة بين **فاعلين اساسيين** في صنع السياسات العامة وهما الفواعل الرسمية والفواعل غير الرسمية وكل حسب دوره ووزنه النسبي في صنع وصياغة السياسات العامة للدولة

اولا: الفواعل الرسمية :

تعتبر الدولة الفاعل الرسمي الاساسي بحكم ان الدولة هي المنتجة للسياسة العامة لانها بصورة بسيطة ومبسطة هي من يملك اهم مرتكز اساسي في السياسة العامة وهي الموارد وهذا ما اشرفنا اليه سابقا انه من بين التعريفات الاساسية للسياسات العامة هي القدرة الشاملة على الجمع بين ثلاثية الدولة كاطار جامع ،الموارد والبرامج ،وياتي دور الدولة هنا بصيغة المأسسة التي تعتبر اهم مستوى من مستويات صنع السياسة العامة لاي بلد وبالتالي من بين اهم الفواعل الرسمية في صنع السياسات العامة المؤسسات المنوطة بها ذلك وباعتبارها اطرافا في صياغة السياسة العامة ايضا وهي :

المؤسسة التشريعية: وتقوم هذه الاخيرة بدور اساسي في اي نظام سياسي من خلال ،تشريع الترسانة القانونية المنوط بها تشريع القوانين وصنع السياسات وتنظيم المجالات الاقتصادية والاجتماعية

المؤسسة التنفيذية: حسب التجارب المقارنة المختلفة عبر العالم ،فان دور المؤسسة التنفيذية في صنع وصياغة السياسة العامة اصبح له دورا كبيرا باختلاف النظم عبر فضاءات مختلفة وذلك من خلال تقديم مشاريع القوانين على البرلمان ،وتهيمن في بعض النظم ذات الطابع الشمولي على صنع السياسة العامة بصورة كلية

البنى البيروقراطية: تعتبر البنية الادارية شريكا اساسيا في صنع السياسات العامة للدولة،سواءا من حيث التنفيذ او امتلاك هذه الاخيرة ،للمعززات الكافية عن السياسات نتيجة مشاركتها فعليا وميدانيا في تنفيذ تلك السياسات.

المؤسسة القضائية: وتلعب دورا اساسيا ومحددا معياريا لمدى سيادة مبادئ القانون لانه من شأن كل تدبير لسياسة عامة هو الوصول الى نتيجة دولة الحق والقانون فمثلا في الولايات المتحدة الامريكية يلعب القضاء دورا اساسيا في صياغة وضبط السياسة العامة للدولة .

هذه المؤسسات السابقة الذكر تندرج كلها ضمن اطار فاعل واحد وهو الدولة ،فالدولة كما توصلت في كلاسكيات علم السياسة على انها مؤسسة المؤسسات ،وبحكم انها هي من يملك فهي من زاوية اخرى من يملك **الضبط الاجتماعي** ايضا وبالتالي تعتبر الاخيرة هي الفاعل الرسمي الذي ينبغي ان يحوز شرعية امتلاك السياسة العامة دون غيرها .

ثانيا: الفواعل غير الرسمية :

كما سبق الاشارة اليه في توطئة ملخص الموضوع ان دور الفاعل هو سعي حثيث لتقاسم الدور مع الفاعل المركزي في الدولة بغية تقاسم الدور لتحقيق متطلب ومستازم انتاج السياسة العامة الناجعة وغير الصفرية ومن بين الفواعل غير الرسمية في صنع السياسات العامة :

المجتمع المدني: يعتبر المجتمع المدني احدى الركائز الاساسية في الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة ويبرز دور المجتمع المدني في سيرورته التاريخية كمنصب متميز يتدخل جدلا مع الدولة الضامنة للاطار العام للسياسات العامة ويتخل المجتمع المدني من خلال عملية تقويم شاملة تركز على نقاط قوة وضعف السياسات العامة للدولة بغية الموازنة بين فعل وقول الحكومة من خلال تنفيذ الخطط والبرامج الحكومية المختلفة .

الاحزاب السياسية: تتنوع أدوار الاحزاب السياسية التي تعتبر الدعامة الاساسية لاي نظام سياسي اوي دولة ناشئة، ويتعاطم دورها في صنع السياسة العامة للدولة، وتأثيرها وفعاليتها حسب طبيعة النظم الحزبية السائدة عالميا كالحالة البريطانية والحالة الامريكية، ودرجة الاستقطاب في الحصول على التعبئة، وبالتالي، يصبح الحزب السياسي كشريك في السياسة العامة اما تنفيذها اذا كان مشاركا في البرلمان او تقويما وتقيما اذا كان خارجه.

جماعات المصالح: وتعتمد جماعات المصالح على فتح قنوات مع السلطة لتمير مصالحها عن طريق فكرة اللوبيغ او ما يطلق عليه بالضغظ .

الرأي العام: دور الرأي العام في النظم السياسية الحديثة دور معتبر وهام، والعلاقة بين السياسة العامة والرأي العام واضحة جدا، من حيث كونها تتسم بالدينامية الشديدة وعلاقة التأثير والتأثر، والعلاقة المتبادلة في اطار التأثير والتأثير تختلف من نظام سياسي الى اخر. وتلعب جدلية التأثير والتأثير الى دفع الرأي لصانع السياسة العامة الى التركيز على قضية مركزية تشغله (اي موضوع يتعلق بسياسة عامة للدولة)، وبالتالي يصبح الرأي العام محددًا لاجندة صانع السياسة العامة .

وسائل الاعلام: تلعب وسائل الاعلام دورا معتبرا من خلال اقبال رسائل المواطنين المتمثلة في المتطلبا الاساسية لهم من خلال التركيز على مشكلة معينة في اي قطاع كان، والتغطية للاحداث بالصورة التي تلفت صانع القرار، لتقييم سياسته او انتاج سياسة اخرى تلبي ارادة المواطنين .

القطاع الخاص :

يلعب القطاع الخاص الدور الاساسي في تخفيف عبء الدولة عنها خاصة من حيث الموارد، خاصة في ادارة القطاعات الاقتصادية التي من شأنها تخفيف الضغظ على الدولة والمساعدة في ايجاد فرص تشغيل تقلص من خلالها دوائر البطالة وبالتالي يعتبر القطاع الخاص في اي سياسة عامة فاعلا مهما .

ملخص محاضرة: مراحل صنع السياسة العامة :

حددنا مفاهيميا من خلال المحاضرات السابقة والتي بالمجمل تمحورت حول بناء تصور مفاهيمي يخضع لاستتباع منهجي يراعي اسس تفكيك مفردات السياسة العامة، وكما اسلفنا ذكرا ان السياسة العامة هي مفهوم وخصائص ودورة حياه ومستويات وفاعلين كل له دوره في تبيان اهمية هذا الحقل المعرفي المهم، في نفس السياق نتناول اليوم ملخص محاضرة حول مراحل صنع السياسة العامة .

المتفق عليه لدى الدارسين ان مراحل صنع السياسة العامة هي تتصف بميزات الدقة والتعقيد على حد سواء ويمكن القول اجمالا انه من شأن اي سياسة عامة ان تمر بمجموعة المراحل التالية :

اولا: تحديد المشكلة: او ما يطلق عليه ايضا بمشاكل السياسة العامة، فالسياسة العامة وجدت اصلا لايجاد حلول لمشاكل مجتمعية وربما تتردد عبارة شهيرة لدى دارسي السياسة العامة وهي ان **السياسة العامة هي بمثابة فتح لعلبة ديفيد استون** بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى . فالمشكلة لدى صانع السياسة العامة هو الوقوف على مطالب ورصدها وليسعى الى الاستجابة لها بالمفهوم الاستيني نسبة الى ديفيد استون . وتحديد المشكلة، تتطلب تحليلا ورصدا يرمبمجموعة العناصر الاساسية التالية: التعريف بها كمشكلة متميزة، تحليلها وتلخيصها من خلال معرفة اسبابها ودوافعها واهدافها، تقديم مأمورية بالحلول المتبعة لحلها واخيرا تقييم الحلول حسب المعايير ومؤامتها مع طبيعة المشكلة(حددنا في محاضرة سابقة كيف يتم التقييم والتقييم في مال السياسة العامة) .

ثانيا :مرحلة تحديد الاجندة: لكل سياسة عامة اجندة وكل النظم السياسية في العالم تضع اجندة لحل المشاكل التي تواجهها مهما كانت قدرتها الاقتصادية والتنموية، وامكانياتها البشرية والمادية، وبالتالي تلجأ الاخيرة الى اعداد جدول اعمال يسمى بجدول اعمال السياسة العامة التي من خلالها يتم اكتشاف ورصد القضايا والمطالب المجتمعية التي تسعى الدولة الى انتاجها في شكل سياسات عامة .

ثالثا: صياغة السياسة العامة: تستهدف المرحلة الاولى من صنع السياسة العامة الي تحديد المشكلة بينما تستهدف المرحلة الثانية تشخيص المشكلة عن طريق جدولتها في شكل اجندة، اما المرحلة الثالثة فهي تتويج للمرحلتين السابقتين وهي صياغة السياسة العامة، وهي مرحلة معقدة ايضا تمر بالمساومة والتنافس والصراع والتعاون والاقناع .

رابعا: اقرار السياسة العامة: ويتم خلال هذه المرحلة تجسيد اهداف السياسة العامة المرجوة، من خلال تدبيرها في شكل قوانين او مشاريع قوانين يتم مناقشتها وبلورتها في شكل مراسيم او قرارات توضع فيما بعد موضع التنفيذ .

خامسا :مرحلة تنفيذ السياسة العامة: بعد الانتهاء من الخطوة السابقة الذكر والنتيجة باقرار السياسة العامة التي قابلة للتنفيذ، وتصبح مجموع النصوص التي تحدثنا عنها سابقا في شكل مشاريع القوانين المصادق عليها بمثابة مقترحات تحمل صفة الاهلية لتطبيقها على ارض الواقع، ومن ثم تصبح عملية

تنفيذ السياسة العامة بمثابة لاستمرار الخطوات والمراحل السابقة الذكر وتليها مباشرة عملية التقييم والتفويم .

مما سبق ذكره يتضح ان السياسة العامة كمفهوم ومستوى وخصائص ومراحل، عملية تنسم بالدقة وعلى نفس المنوال تنسم بالتعقيد وتبقى درجة انفتاح النظم السياسية في استكشاف المشكلات الحقيقية التي تشكل المطالب الاساسية للمواطنين بغرض رصدتها وتحليلها والوقوف عليها من خلال تحديد المشكلة وجدولتها في اجندة وصياغتها وقرارها وتنفيذها وتقييمها وتقومها من شأنه انتاج ما يطلق عليه ،بالسياسة العامة غير الصفرية والنجاعة والفعالة .

ملخص محاضرة :بيئة السياسات العامة

من المؤكد ان السياسات العامة كما سبق الاشارة اليه ،في سياق المحاضرات السابقة لا تولد من فراغ ولا تعيش في فراغ ،بل عملية تتحكم فيها ظروف وعوامل موضوعية من جهة ومن جهة اخرى هي كل مركب ،يؤثر ويتأثر بمجموعة التفاعلات الحاصلة على مستوى اي بنية سياسية، فينتج في هذا الاطار ما يصطلح عليه لدى متخصصو السياسات العامة ،ب بيئة السياسات العامة فكل سياسة عامة من شأنها أن تتفاعل في بيئة تتحكم فيها متغيرات ومن ثم يتحدد الافتراض الاساسي الذي يقوم على اساسه هذا الموضوع وهو ان نجاح اي سياسة عامة يتوقف على مدى موائمتها مع البيئة المحيطة بها.

عكف مختصو السياسات العامة الي تقسيم بيئة السياسات العامة الى بيئة داخلية وبيئة خارجية تستعرض عناصرها فيما يلي :

اولا :البيئة الداخلية :

وتتحكم فيها مجموعة العناصر التالية :

العوامل الطبيعية والجغرافية : يلعب هذين المحددين دور معتبرا وتتركز اهمية هذا العناصر من خلال امتياز وتميز دولة ما بجغرافيا واسعة من حيث المساحة ،الموارد والثروات الساكنة ،الاطلال على البحار .. الخ

العوامل الاجتماعية : كل ما يتعلق بتوزيع الساكنة، نسبمستوى التعليم ، الرعاية الصحية ،نسب الفقر الخ

العوامل الاقتصادية : ويتعلق اساسا بمقدرات الدولة من الناحية الاقتصادية ومن ناحية سياسات اقتصاديات التنمية وسياسات تشجيع الاستثمار وسبل تنويع الموارد خارج اسس الربيع مع ضرورة وجود بنية تحتية ملائمة للتنمية.

العوامل السياسية : وتتعلق بدرجة بناء الدولة وفق اسس الحكامة في التسيير ومقاييس الشفافية ومعايير دولة الحق والقانون .

البنية الخارجية :وتتحكم فيها مجموعة العناصر التالية :

طبيعة النظام الدولي :فهو ينعكس بصورة مباشرة على شكل تفاعل الدولة مع التغيرات التي تطرأ عليه ويحاول التكيف معها .

العولمة :وتتفاعل الدولة مع المسارات التي أنتجتهاالعولمة في اطار الحركية الاقتصادية التي مست بالنسق العام لاقتصاديات الدول ،وبالتالي انفتحت الدول على هذا العالم المعولم من حيث الاستفادة من التحولات في اقتصاديات الاسواق وتحريرها لتكييف السياسات العامة مع متطلبات العصر المعولم مع الاحتفاظ بالخصوصية طبعاً.

الثورة المعلوماتية والاتصالية :بحيث اصبحت لغة عصر السياسات العامة فهذا العامل غير من شكل نمط وتفاعل الادارة العامة وبدأت معظم الدول تتجه نحو الرقمنة والادارة الالكترونية والحكومة الالكترونية .

في النتيجة يتضح صحة الافتراض الاساسي في بنية السياسة العامة على انها مجموع تفاعل بيئة داخلية وخارجية تتفاعل فيما بينها لانتاج سياسة عامة متكيفة مع متغيرات داخلية وخارجية تؤثر وتتأثر بها.